

رقم التبليغ : ٥ ٨ ٤	
بتاريخ : ٢٠٠٩/١١/٢٣	

ملف رقم : ١٦٣٦ / ٤ / ٨٦

السيد الأستاذ الدكتور / وزير التعليم العالي ووزير الدولة للبحث العلمي

تحية طيبة وبعد ،،،

اطلعنا على كتابكم رقم ٥٩٦ المؤرخ ٢٠٠٨/٤/٢٩ فى شأن بيان مدى أحقية السيد / ايهاب جميل ابراهيم فى صرف فرق العلاوات الخاصة على أساس قيمة المرتب المحتفظ به بالمكافأة الشاملة ومقداره (١٠١) جنيهاً دون أول مربوط الدرجة المعين عليها ومقداره (٥١) جنيهاً.

وحاصل وقائع الموضوع - حسبما يبين من الأوراق - أن المعروضة حالته كان يعمل لدى وزارة التعليم العالى بعقد مؤقت بالمكافأة الشاملة حتى ٢٠٠٣/٩/٢١ حيث تم تعيينه على درجة دائمة بوظيفة كاتب شئون مالية وإدارية بالدرجة الرابعة بمرتب شهرى مقداره (٣٨) جنيهاً ، وبتاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٨ صدرت توصية لجنة التوفيق فى بعض المنازعات فى الطلب رقم ٦٦٠ لسنة ٢٠٠٤ باعتبار راتبه الشهرى ١٠١ جنيهاً من تاريخ تعيينه بالدرجة الرابعة مع ما يترتب على ذلك من آثار ، فأصدرت جهة الإدارة القرار رقم ٤٥ لسنة ٢٠٠٥ بتعديل راتبه اعتباراً من ٢٠٠٣/٩/٢١ تاريخ تعيينه بالدرجة الرابعة ليصبح ١٠١ جنيهاً وبصرف الفروق المالية ، كما صدر للسيد المذكور حكماً لصالحه من المحكمة الإدارية لوزارة التربية والتعليم وملحقاتها فى الدعوى رقم ٨٣ لسنة ٥٣ ق يقضى بجلسة ٢٠٠٦/١١/٢٠ بإلغاء القرار السلبي بالامتناع عن تنفيذ القرار رقم ٤٥ لسنة ٢٠٠٥ فيما تضمنه من تعديل مرتبه إلى ١٠١ جنيهاً مع ما يترتب على ذلك من آثار واخصها احتساب العلاوات الخاصة على هذا الأساس ، غير أن هذا الحكم لم يصادف قبولاً لدى جهة الإدارة فأقامت الطعن الاستئنافى رقم ١٣٦ لسنة ٣٩ ق. س أمام محكمة القضاء الإدارى ولم يفصل فيه بعد ، كما أصدرت جهة الإدارة القرار رقم ٨٢٣ لسنة ٢٠٠٦ متضمناً تنفيذ حكم المحكمة الإدارية للتعليم المشار إليه بتعديل مرتب المذكور ليلبغ اجمالى المبلغ المحتفظ به فى ٢٠٠٣/٩/٢١ مبلغ ١٠١ جنيهاً ، وفى ٢٠٠٧/٦/٢٠ صدرت توصية لجنة التوفيق فى بعض المنازعات فى الطلب رقم ٢٨٠ لسنة ٢٠٠٧ بأحقية المذكور فى صرف فرق العلاوات الخاصة على أساس قيمة المرتب المحتفظ به ومقداره ١٠١ جنيهاً وعرضت هذه التوصية على السلطة المختصة فاعتمدها بالموافقة فى ٢٠٠٧/٦/٢٦ وتحرر على أثر ذلك اتفاق على قبول التوصية اثبت بمحضر جلسة لجنة التوفيق المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٧/٨ وأصبح له قوة السند التنفيذى ، غير أنه ثار التساؤل لدى الوزارة عن مدى صحة المضى فى تنفيذ هذه التوصية فى ظل صدورها بعد صدور حكم المحكمة الدستورية العليا فى القضية رقم ١٧٥ لسنة ٢٦ ق . دستورية بجلسة ٢٠٠٧/١/١٤



بعدم دستورية الفقرة الأخيرة من المادة (٢٥) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨، لذا ارتأيت عرض الموضوع على الجمعية العمومية لاستجلاء هذه المسألة .

ونفيد أن الموضوع عُرض على الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ٢١ من أكتوبر سنة ٢٠٠٩ م الموافق ٢ من ذي القعدة سنة ١٤٣٠ هـ ، فاستعرضت إفتاءها المطرد بشأن عدم ملاءمة التصدي لأي موضوع ما انفك مطروحاً أمام القضاء .

ومن حيث إن الموضوع محل طلب الرأي يدور حول مدى أحقية المعروضة حالته في صرف فرق العلاوات الخاصة على أساس قيمة المرتب المحتفظ له به بالمكافأة الشاملة ، وإذ تبين للجمعية العمومية أن مسألة الاحتفاظ بالأجر السابق بالمكافأة الشاملة وإعادة حساب العلاوات الخاصة وفقاً لذلك كانت من الأساس محل نزاع قضائي بين المعروضة حالته وجهة الإدارة حيث صدر لصالحه حكم من المحكمة الإدارية للتعليم وملحقاتها في الدعوى رقم ٨٣ لسنة ٥٣ ق بجلسة ٢٠٠٦/١١/٢٠ يقضى بتقرير أحقيته في هذا الاحتفاظ وحساب العلاوات الخاصة على هذا الأساس ، وأن هذا الحكم محل طعن أمام محكمة القضاء الإداري ولم يفصل فيه بعد ، وكانت هذه المسألة الأولية مرتبطة ارتباطاً وثيق الصلة بطلب الرأي المعروض لكونه يعد أثراً من أثارها، وهو الأمر الذي خلصت معه الجمعية العمومية إلى أنه من غير الملائم إبداء الرأي في هذا الموضوع الذي صدر بشأنه حكم قضائي وما زال محل طعن لم يفصل فيه بعد .

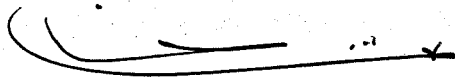
لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع إلي عدم ملاءمة إبداء الرأي في الموضوع المعروض لتعلقه بنزاع مازال مطروحاً على القضاء .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

تحريراً في: ٢٠٠٩/ ١١/ ٢١

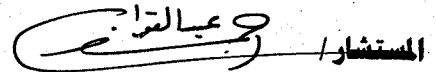
رئيس
الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع



المستشار

محمد عبد الغني حسن
النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

رئيس المكتب الفني



أحمد عبد التواب موسى

نائب رئيس مجلس الدولة

